محضر الجلسة رقم 621

التاريخ: الاثنين 25 ذو القعدة 1429 (24 نونبر 2008).
الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وخمسة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشر والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.
جدول الأعمال: تقديم مشروع القانون المالي رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعقد هذه الجلسة الخاصة للاستماع إلى العرض الذي سيلقيه السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع القانون المالي رقم 40.08 للسنة المالية 2009.

وقبل الشروع في جدول الأعمال، لابد لنا والمجلس يقعد أولى جلساته العمومية بعد رحيل رئيس هذه المؤسسة، وأحد وجوهها المضيئة، المشمول برحمة الله السيد مصطفى عكاشة، أن نستحضر جميعا روحه الطاهرة ومآثره الجليلة ومساعيه الحميدة، التي بذلها وهو ينهض بمهمة رئاسة هذه المؤسسة، بصبر وحكمة واعتدال. كان يتبوأ مكانة رفيعة في قلوب من عاشروه وجالسوه. وإن بالغة العناية الكريمة التي أحاط بها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، الفقيد سواء في فترة العلاج أو المرض أو بعد الوفاة، تؤكد ما كان يحظى به الراحل من حظوة لدى الجناب الشريف كأحد خدام العرش الأوفياء وأبناء هذا الوطن البررة، الذي تتسع دائرة اهتماماته لتشمل، بالإضافة إلى العمل السياسي والبرلماني، مجالات أخرى تتعلق بالجانب الاجتماعي والجانب الخيري والإنساني، فأعطى في كل ذلك من وقته وجهده وماله ورصيده الذي سيظل محفوظا في سجل أعماله.

وإن أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن وكافة السيدات والسادة المستشارين يعبرون، اليوم - كما بالأمس - عن مشاعر الحزن في فقدان عزيز عليهم، ولا شك أنكم أيها الإخوة تستحضرون في هذه اللحظات ذلك الوجه المشرق والابتسامة المعبرة عن نبل الأخلاق التي طبعت سلوكه ومعاملاته حتى في أشد اللحظات، فطوبى لك أيها الراحل الكريم بما خلفته من ذكر طيب وصيت شائع وبما قمت به كرئيس لهذه المؤسسة، والذي سيظل محفوظا في ذاكرتها عبر الأجيال المتعاقبة، وطوبى لعائلتك الكريمة على ما بذلته من مظاهر البرور ومشاعر الوفاء، وتشكراتنا لجميع الإخوة داخل الوطن وخارجه الذين بادروا سواء بالحضور أو عبر برقيات التعازي من مختلف المجالس العربية والأجنبية والمنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جنانه مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولائك رفيقا، وأستسمحكم بأن نقف لقراءة الفاتحة ترحما على فقيدنا العزيز.

الجميع وقوفا:

"بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ " آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

حضرات السيدات والسادة،

أعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية ليلقي عرضه حول مشروع الميزانية لسنة 2009، فليتفضل مشكورا.

السيد صلاح الدين مزوار، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لأقدم لكم باسم حكومة صاحب الجلالة، نصره الله، مشروع قانون المالية لسنة 2009، كما تم تعديله والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب المحترم.

واسمحوا لي بدوري، في البداية، أن أعبر لكم عن أصدق وأحر التعازي في وفاة المشمول برحمة الله السيد مصطفى عكاشة، الذي برحيله فقد المغرب - كما قال في حقه جلالة الملك - أحد أبنائه البررة المعروفين بالولاء المكين للعرش العلوي المجيد والتعلق بثوابت الأمة ومقدساتها والغيرة الوطنية الصادقة والمبادرات الاجتماعية والإحسانية الواسعة. تغمده الله فقيدنا العزيز بواسع رحمته وأدخله فسيح جناته وألهم أقاربه وأصدقائه جميل الصبر والسلوان.

السيد الرئيس،

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2009، سواء من حيث أهمية ونوعية اعتماداته أو من حيث مراميه، نقطة تحول في مسيرتنا نحو المزيد من النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي، ويكتسي هذا المشروع صبغة خاصة، نظرا للدور الذي يراد له في الحفاظ على دعم دينامية النمو وتوفير إمكانية التأقلم مع ظرفية اقتصادية ومالية دولية غير مستقرة.

ومن أجل توضيح هذا التطور، وكمدخل للمناقشات التي سيكون علينا إجراؤها، سواء على مستوى الجلسة العامة أو على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، سأركز خلال هذا العرض الذي أتشرف بتقديمه على أربعة محاور أساسية:

في المحور الأول، سأتطرق للإطار المرجعي، الذي تم على ضوئه تحضير مشروع هذا القانون.

في المحور الثاني، سأتعرض للمكتسبات المحققة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي ارتكز عليها المشروع كأرضية صلبة، توفر مقومات الحفاظ على دينامية التنمية ومواجهة الانعكاسات المحتملة للظرفية العالمية الجديدة.

في المحور الثالث، سأتطرق إلى الخطوط البارزة للعمل الحكومي من خلال مشروع قانون المالية، قصد مواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية وتقوية مرتكزات التنمية البشرية.

في المحور الرابع، سأتعرض للبعد المجالي لهذا المشروع، من خلال التركيز على البرنامج التي تخص العالم القروي والتنمية الجهوية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعى مشروع قانون المالية إلى مواصلة تحقيق أهداف البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلسكم الموقر بتاريخ 31 أكتوبر 2007، مستلهما توجيهاته الرئيسية من التعليمات الواردة في الخطب والرسائل الملكية السامية، وخاصة منها الخطب التي تفضل صاحب الجلالة بارتقائها بمناسبة عيد العرش المجيد، ذكرى ثورة الملك والشعب، افتتاح الدورة البرلمانية الحالية، ذكرى المسيرة الخضراء والتي حدد فيها جلالته الأهداف الأساسية التي يتعين على الحكومة العمل على بلوغها، والتي يمكنه تلخيصها كما يلي:

أولا، صون وحدة الترابية للمملكة، التي تبقى أولى الأولويات والحفاظ على الهوية الوطنية المتفتحة، مع تشبث دائم بالقيم الدينية والثقافية المغربية المرتكزة على الاعتدال والوسطية وتوطيد الأمن وسلامة المواطنين.

ثانيا، تكريس أسس دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان وإصلاح قطاع العدل وتخليق الحياة العامة وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة.

ثالثا، مواصلة المسيرة الديمقراطية، التي يستشهد السنة المقبلة تنظيم انتخاب مجالس الجماعات المحلية الحضرية والقروية، التي تمثل قاعدة أساسية للديمقراطية وعاملا جوهريا في تحسين الحكامة الترابية وإطارا لتضافر الجهود من أجل التنمية. وستشكل هذه الانتخابات محطة بارزة في مسيرتنا الديمقراطية، باعتبار القرار الملكي القاضي بتخفيض سن الترشح من 23 سنة إلى 21 سنة، والدعوة إلى تقوية تمثيلية المرأة في الهيآت المنتخبة.

رابعا، تسريع وتيرة النمو وإنعاش الشغل والحرص على التوزيع العادل لثمار النمو لتأمين ظروف تنمية مستدامة تكرس قيم التعاون والتضامن.

خامسا، بلورة وإنضاج منظور جديد للجهوية، باعتبارها إصلاحا هيكليا عميقا، قصد ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة، وتعزيز القرب من المواطن، وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ركز السيد الوزير الأول، عند تقديم البرنامج الحكومي أمام مجلسكم الموقر، على أولويات هذا البرنامج المتمثلة - وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وكذلك لبرامج الأحزاب التي تشكل الحكومة الحالية - في مواصلة إنجاز الإصلاحات القطاعية والهيكلية ومواصلة سياسة الأوراش الكبرى ودعم القوى الاستقطابية للبلاد وتشجيع المقاولات والمبادرات الخاصة واعتماد استراتيجيات محددة للنهوض بالقطاعات الواعدة وتوفير شروط التنمية البشرية المستدامة، عبر إنعاش القطاعات الاجتماعية ومحاربة الفقر والهشاشة وتفعيل سياسة القرب في إطار عقد اجتماعي متجدد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ضمن هذا الإطار المرجعي، تم تحضير مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، أخذا بعين الاعتبار مستجدات الظرفية المالية والاقتصادية العالمية، والمكتسبات المحققة، التي توفر لنا هوامش تمكننا من تفعيل البرنامج الحكومي ووضع آليات جديدة لدعم نسيجنا الاقتصادي في مواجهة التحديات الراهنة.

لقد قطعت بلادنا أشواطا هامة في مسلسل الإصلاحات نحو المزيد من الانفتاح والتحديث في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وسيادة القانون، مما مكن بلادنا من الحصول على وضع متقدم في علاقتها مع الاتحاد الأوربي وتدشين مرحلة متميزة تفتح آفاقا واعدة بالنسبة للاقتصاد الوطني، في اتجاه تقوية ركائز الالتقائية والاندماج الجهوي.

كما قطعت بلادنا أشواطا هامة في مجال النمو الاقتصادي، الذي تنوعت مصادره بشكل ملحوظ، حيث تعدت نسبة نمو الناتج الداخلي الفلاحي 6% خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل دينامية القطاعات الغير فلاحية وبروز قطاعات جديدة كمحركات للتنمية، وذلك على الرغم من محيط دولي مضطرب ومحيط وطني طبعته حالات الجفاف المتكررة.

وقد مكنت هذه الإنجازات من تحسين الإطار الماكرو اقتصادي، حيث تم التحكم في عجز الميزانية وحصره في أقل من 2% من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة، وتخفيض المديونية إلى 53 % وحصر نسبة التضخم إلى حوالي 2.5 %، كما تحسن وضع حساباتنا الخارجية رغم تفاقم العجز التجاري.

وقد انعكس تحسن الوضع الاقتصادي على المؤشرات الاجتماعية، حيث تم تسجيل انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % ونسبة الفقر إلى أقل من 9 % وارتفاع الدخل الفردي ب 6% كمعدل سنوي، كما

مكنت التطورات النوعية والبنيوية التي سجلها اقتصاد بلادنا، بفضل نجاعة الاختيارات والفعالية في تدبير الإصلاحات وفي إنجاز البرامج التنموية، من تعزيز قدرتنا على التكيف مع تحولات الظرفية الدولية والوطنية، كما اتضح ذلك خلال الفترة الأخيرة التي تميزت باضطراب الوضع المالي والاقتصادي على الصعيد العالمي.

إن التطورات المستجدة للأزمة المالية العميقة التي يعرفها العالم، والتي عصفت بمؤسسات مالية في دول متقدمة، وامتدت تداعياتها إلى دواليبها الاقتصادية، ستؤثر لا محالة سلبا على مستويات النمو العالمي، وستنعكس شكل مختلف على الاقتصاديات الوطنية، حسب خصوصيات الوضع في كل بلد، وستشكل الاقتصاديات الصاعدة إحدى الدعامات الأساسية لمواصلة النمو في الوقت الذي يتأكد فيه دخول الاقتصاديات المتقدمة مرحلة تراجع وانكماش.

ويبقى النظام البنكي المغربي، بالنظر لسلامة محفظة قروضه ومحدودية موجوداته الخارجية، في مأمن من مسببات هذه الأزمة، ونفس الاستنتاج ينطبق على بورصة القيم بالدار البيضاء، التي تتميز، من جهة، بمحدودية التدفقات الأجنبية في رسملتها، ومن جهة أخرى، تحسن الوضع المالي للشركات المدرجة بها.

وبالمقابل، فالانكماش الاقتصادي المرتقب لدى أهم شركائنا قد يؤثر على بعض مكونات الطلب الخارجي الموجه لبلدنا، غير أن تداعيات هذه الوضعية على نسبة النمو ستبقى متحكما فيها، نظرا لصلابة الروافد الأساسية لمسار التنمية ببلادنا، والتي يلعب فيها الطلب الداخلي دورا محوريا.

وبالفعل، فمن المنتظر أن تواصل المؤشرات الاقتصادية والمالية تحسنها خلال هذه السنة وخلال – كذلك - السنة المقبلة، حيث يتوقع أن تصل نسبة النمو خلال هذه السنة إلى 6.8 % مقابل 2.7 % سنة 2007 بفضل الأداء الجيد لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي الوطني، على الخصوص في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والفوسفاط والطاقة والاتصالات والسياحة، وحافظت الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص على ديناميتها، حيث بلغ عدد المشاريع التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوزارية - إلى متم يوليوز الماضي من هذه السنة - 40 مشروعا تمثل استثمارا إجماليا يناهز 37 مليار درهم.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، فقد ارتفعت الواردات ب 28 % نتيجة ارتفاع أسعار النفط والحبوب في الأسواق العالمية، وكذلك نتيجة دينامية الاستثمارات، بحيث سجلت وارداتنا من مواد التجهيز والمواد النصف مصنعة زيادة بنسبة 20%، كما عرفت الصادرات من جهتها ارتفاعا بنسبة 32 %، حيث همت الزيادة - على الخصوص - صادرات المكتب الشريف للفوسفاط، مما مكن من تحقيق بعض التحسن في نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 49 % إلى 51 % وإلى 75 % إذا أدرجنا الخدمات في الميزان التجاري.

وعلى ضوء هذه التطورات وبفعل دينامية الاستثمارات الخارجية التي بلغت 22 مليار درهم واستقرار تحويلات المواطنين المغاربة القاطنين بالخارج في حوالي 38 مليار درهم، فإن الموجودات الخارجية الصافية لدى القطاع البنكي قد بلغت 222 مليار درهم، أي ما يمثل 8 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وعلى مستوى المالية العمومية، فقد وصلت مداخيل الخزينة إلى 127 مليار درهم، أي بارتفاع 18% بفضل التطور الايجابي للمداخيل الجبائية. أما النفقات فقد بلغت 120 مليار درهم أي بزيادة 20%، تشكل فيها نفقات المقاصة الحيز الأكبر.

وهكذا، ورغم الإكراهات، فمن المنتظر أن يبقى عجز الميزانية محصورا في أقل من 2% من الناتج الداخلي الخام هذه السنة، رغم الاعتمادات الإضافية بمبلغ 14 مليار درهم التي لجأت الحكومة إلى فتحها عبر مرسوم، لمواجهة ارتفاع نفقات المقاصة، ورغم عدم إجراء أية عملية للخوصصة، مما يؤكد الاستقلال المتزايد لوضع الميزانية عن مداخيل هذه العمليات.

وقد كانت لنا الفرصة خلال تقديم الحصيلة النصف سنوية من تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية، كما التزمنا بذلك أمامكم، للوقوف على أهم المنجزات التي تم تحقيقها وفتح باب المناقشة الواسع حول الآفاق المستقبلية في المدى المتوسط، أي إلى حدود 2012.

وقد شكل ذلك إحدى المرجعيات التي اعتمدناها في بناء مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد المصادقة عليه، والذي تطلب - بالطبع - تحيينات تأخذ بعين الاعتبار التطورات الظرفية الوطنية والدولية.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أمام هذه التطورات الإيجابية المسجلة في مناخ عالمي مضطرب، عملت الحكومة على بلورة مشروع قانون مالي إيرادي يحرص على التوفيق بين مستلزمات النمو الاقتصادي ومقتضيات التطور الاجتماعي اعتمادا على ركيزتين:

الركيزة الأولى، هي الحفاظ على مستوى نمو مرتفع، عبر رفع دينامية الطلب الداخلي، من خلال تحفيز الاستثمار والاستهلاك ومساندة السياسات القطاعية.

الركيزة الثانية، مرتبطة بإعطاء دفعة قوية لتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

فعلى المستوى الاقتصادي، اعتمد مشروع قانون المالية خمسة روافد لدعم التنمية: تكثيف الاستثمار العمومي، تعزيز القدرة الشرائية لتقوية الاستهلاك الداخلي، ودعم التصدير، وذلك من أجل تعزيز الطلب وتنويع مصادر النمو عبر تفعيل وتطوير السياسات القطاعية وتحسين مناخ الأعمال

لمنح الاقتصاد الوطني المزيد من القوة والمرونة لتمكينه من التأقلم مع تطورات الظرفية الحالية.

وقد عملت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية، على إعطاء دفعة قوية للاستثمار العمومي، لما له من تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي وتحسين التوازن المجالي وتقوية جاذبية الاقتصاد الوطني، وهكذا ستصل الاستثمارات العمومية إلى 135 مليار درهم سنة 2009 مقابل 115 سنة 2008، أي بزيادة 18%، مع الإشارة إلى أن الاستثمارات المباشرة للدولة ستسجل ارتفاعا ب 25% لتصل إلى 45 مليار درهم، وبذلك سيتم الارتقاء بالاستثمار العمومي إلى عتبة جديدة غير مسبوقة كاختيار إيرادي للحكومة لتسريع وتيرة النمو وتوفير سبل التنمية، ويندرج ضمن هذا الإطار تسريع وتيرة الأوراش الكبرى في مختلف المجالات، وستجدون في الوثيقة الملحقة التي ستوزع عليكم جردا لأهم البرامج والمشاريع الاستثمارية المدرجة، بتمويل من الميزانية العامة للدولة والمنشآت العامة، والتي سنغنيها مستقبلا بالإعتمادات المرصدة جهويا من طرف قطاعي التعليم والفلاحة.

ومواكبة للتطور النوعي والمطرد الذي يعرفه الاستثمار، سيتم إنجاز مناطق للأنشطة من الجيل الجديد توفر خدمات ذات جودة عالية لجلب الاستثمارات الخاصة، ويتعلق الأمر - على الخصوص - بقطب الجرف الأصفر وقطب أكادير للصيد البحري ومناطق الخدمات المرحلة بوجدة وفاس ومراكش وتطوان وتوسيع المناطق الصناعية والحرة واللوجيستيكية لمركب طنجة المتوسط وإحداث أقطاب صناعية للصناعة الغذائية بمكناس وبركان وبني ملال، وذلك انسجاما مع السياسات القطاعية.

فيما يخص الركيزة الثانية، كما يعلم السيدات والسادة المستشارون المحترمون، يشكل تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين لدعم الاستهلاك الرافد الثاني من التوجه الحكومي الهادف إلى المحافظة على وتيرة النمو: هناك الاستثمار وهناك الاستهلاك. فقد عرفت - كما هو معلوم - أسعار المواد الأساسية، وخاصة منها النفط والمواد الغذائية، ارتفاعا محولا في الأسواق العالمية خلال السنوات القليلة الأخيرة، ولقد كان من شأن هذه الارتفاعات أن تنعكس بحدة أكثر على المواطنين، وخاصة منهم الفئات المتوسطة والضعيفة، لولا نهج سياسة ميزانياتية ونقدية ملائمة للتحكم في وتيرة التضخم ولولا مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية من طرف الدولة، وقد مكنت هذه الإجراءات من حصر نسبة التضخم في 3.5%، وتعتبر هذه النسبة – حسب المقارنات الدولية – من بين أحسن المنجزات المحققة في مجال التحكم في نسبة التضخم على الصعيد العالمي هذه السنة. فمن أجل تعزيز الدخل، ستعمل الحكومة على تقوية دينامية التشغيل من خلال السياسات التنموية المتبعة المبنية على الاستثمار والتكوين ومن خلال استعمال مختلف آليات التأهيل والإدماج، كما تقترح الحكومة توسيع الاستفادة من برنامج "مقاولتي" للشباب حامل المشاريع، استجابة للرغبة التي عبرتم عنها في مختلف المناسبات.

وعلى إثر الجولة الأخيرة للحوار الاجتماعي، وفي إطار التزامات الحكومة لتحسين الدخل، يتضمن مشروع قانون المالية التدابير الرئيسية التالية:

- رفع الأجور بالنسبة لموظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية، علما أن الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص سيعرف زيادة بنسبة 10% على مرحلتين، باستثناء قطاع النسيج الذي ستنفذ فيه هذه الزيادة على 4 مراحل نظرا لخصوصياته، وستصل كتلة الأجور بالميزانية العامة لسنة 2009 إلى ما مجموعه 75.5 مليار درهم، أي بزيادة 9%.

- الزيادة في التعويضات العائلية من 150 إلى 200 درهم لكل طفل.

- التخفيض من الضريبة على الدخل، عبر الرفع من الحد الأدنى المعفى من 24000 إلى 27000 درهم وتعديل جدول الشرائح الوسيطة والأسعار المطابقة لها في اتجاه الانخفاض، مع تقليص السعر الأعلى للضريبة من 42% إلى 40 % كمرحلة أولى، وسيمكن هذا الإصلاح من إعفاء 250 ألف ملزم جديد من الضريبة على الدخل، بالإضافة إلى رفع المبلغ الذي يمكن خصمه برسم الأعباء العائلية من 180 درهم إلى 360 درهم، وهكذا المبلغ الذي يمكن خصمه برسم المصاريف المهنية وتليين شروط الاستفادة من الخصم فيما يتعلق بفوائد قروض السكن وعقود تأمين التقاعد التكميلي والتأميني على الحياة.

ومن شأن الإجراءات المتخذة على مستوى الرفع من الأجور وإصلاح الضريبة على الدخل أن تعزز دخل الأجراء والموظفين. وعلى سبيل المثال، سيستفيد الموظفون المرتبون بالسلالم من 1 إلى 7 من زيادات تتراوح بين 14 و21 %، وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه التدابير برسم سنة 2009 ب 9.6 مليار درهم، منها حوالي 5 مليار درهم برسم تخفيض الضريبة على الدخل. وهكذا، فإن ضخ أكثر من 40 مليار درهم في الدورة الاستهلاكية من طرف الدولة، بما فيها - بالطبع - ما هو مبرمج، أي 29 مليار درهم برسم نفقات المقاصة لسنة 2009، لمن شأنه أن يدعم بقوة الطلب الداخلي ويحافظ على وتيرة الإنتاج والتوزيع والاستثمار.

إذن، كما رأيتم، هناك في اتجاه دعم الطلب الداخلي، دعم الاستثمار العمومي ودعم القدرة الشرائية لدعم الاستهلاك للمحافظة على دورة استهلاكية واستثمارية قوية تساعدنا على مواجهة التراجعات المرتقبة على مستوى الطلب الخارجي.

الركيزة الثالثة مرتبطة بدعم التصدير، واعتبارا لآثار التراجع الذي ستعرفه اقتصاديات شركائنا التجاريين الرئيسيين على مستوى الطلب الخارجي الموجه للمغرب، ولتعزيز وتيرة النمو ببلادنا، فقد اعتمد مشروع قانون المالية عدة إجراءات لدعم القدرات التصديرية لمقولاتنا وخاصة منها المقاولة الصغرى والمتوسطة، ويتعلق الأمر بالإجراءات الرئيسية التالية:

- تقليص تكاليف المدخلات والمواد المصنعة عبر تخفيض رسوم الاستيراد. وقصد توضيح الرؤيا للفاعلين الاقتصاديين، تم إدراج تعديل يحدد تطور أسعار هذه الرسوم إلى غاية 2012.

هذا هو التدبير الأول الذي يهدف إلى تقليص التكلفة بالنسبة للمقاولة الصغرى والمتوسطة لتحسين تنافسيتها.

- الإجراء الثاني مرتبط بتشجيع رسملة المقاولات الصغرى والمتوسطة ودعم تكتلاتها، بحيث يتقرح مشروع قانون المالية إجراءا جبائيا يرمي إلى تخفيض الضريبة على الشركات بنسبة 20% من مبلغ الزيادة في رأسمالها، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت محصورة في 10% في الصيغة الأصلية لمشروع قانون المالية، قبل تعديله من طرف مجلس النواب المحترم.

تشجيع رسملة المقاولات هو التدبير الثاني لتقوية ركائز المقاولة الصغرى والمتوسطة، التي جعلت منها الحكومة أحد الأهداف الأساسية بالنسبة لسنة 2009.

- التدبير الثالث، إحداث صندوق خاص بمبلغ 500 مليون درهم، منها 250 مليون درهم برسم سنة 2009 لدعم الصادرات وتمكين المقاولات من استغلال أفضل لامتيازها التنافسي الذي يتيحه لها موقع المغرب الجغرافي ومختلف اتفاقيات التبادل الحر في هذه الظرفية، التي لا تخلو من فرص جديدة رغم الصعوبات التي تطبعها. وفي مناقشتنا داخل اللجنة سنعطي أكثر التدقيقات فيما يخص الفرص التي تتاح لمجموعة من القطاعات التي يجب أن نركز عليها للاستفادة من الظرفية الحالية.

- اتخاذ إجراءات جمركية لتسهيل وتبسيط مساطر عمليات التجارة الخارجية، مما سيساهم في تخفيض تكاليفها والآجال المرتبطة بها. وتيرة تسهيل عملية التجارة الخارجية أداة من الأدوات التي سنساعد بها المقاولة الصغرى والمتوسطة ببلادنا لكي تستفيد من الإمكانيات التي توفرها هذه الظرفية الصعبة.

- دعم تحديث وتنافسية المقاولات من خلال برنامج "امتياز" الموجه إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة المتوفرة على مؤهلات قوية للنمو وبرنامج "مساندة" الهادف إلى مواكبة المقاولات التي هي في طور التحديث وإعادة الهيكلة، بشراكة الجهات والجمعيات المهنية.

- العمل، أخيرا، على إصلاح الأنظمة الأساسية للغرف المهنية، لتمكينها من القيام - بشكل أكثر فعالية - بدورها الدستوري بانسجام مع الإستراتيجيات القطاعية.

الركيزة الرابعة مرتبطة بتنويع مصادر النمو، فاستمرارا للمجهودات الرامية إلى تقوية مناعة الاقتصاد الوطني والرفع من وتيرة نموه عبر تنويع مصادره، سيتم إعطاء دفعة جديدة وقوية لقطاعات واعدة، ويتعلق الأمر بتفعيل استراتيجيات جديدة في قطاعات الفلاحة والماء والطاقة والفوسفاط، مع مواصلة دعم السياسات القطاعية الأخرى المرتبطة بالسياحة والصناعة والخدمات والتجارة الداخلية والصناعة التقليدية والصيد البحري.

ففي مجال الفلاحة، يندرج - كما تعلمون - مخطط المغرب الأخضر ضمن منطق الانفتاح والإنتاجية والتنافسية الذي يطبع السياسة الاقتصادية الوطنية، فهو يرمي إلى تحقيق تنمية مندمجة مستندة إلى تطوير فلاحة ذات قيمة مضافة عالية وإنتاجية مرتفعة على مساحة مليون و200 ألف هكتار وإلى تأهيل التضامن، وهذه الركيزة الثانية إلى التأهيل التضامني لفائدة 800 ألف فلاح، ويشكل هذا المخطط عاملا أساسيا في مسلسل تحديث العالم القروي، في اتجاه تطور منسجم ومندمج لكل مكونات المجتمع المغربي.

وانطلاقا من هذا المنظور، فقد تم إعطاء دفعة قوية من شأنها أن تحدث نقلة نوعية في مسار هذا القطاع الحيوي ببلادنا، وذلك عبر الرفع من اعتمادات الاستثمار المخصصة له من 1.6 مليار درهم إلى 4 مليار درهم، أي بزيادة 150%، وضمانا للفعالية والسرعة في تنفيذ المخطط سيتم إحداث وكالة التنمية الفلاحية للإشراف على إعداد وتتبع وتقييم البرامج المعتمدة. هذا بالإضافة إلى تمديد إعفاء الدخول الفلاحية إلى نهاية 2013 من الضرائب تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وفي إطار منظور منسجم، يتوافق ومستلزمات النهوض بالقطاع الفلاحي وضرورة تقوية تعبئة الموارد المائية، يحظى قطاع الماء باهتمام خاص، من خلال برمجة خمسة سدود جديدة ضمن مشروع الميزانية، بتكلفة تصل إلى 2,2 مليار درهم، ويتعلق الأمر بسد سيدي عبد الله بتارودانت وسد هيللة باشتوكة آيت باها، سد قنفودة بوجدة، سد تيفاوين بورزازات وسد خروفة بالعرائش، علاوة على السدود الصغرى والمتوسطة المبرمجة.

وسيعرف هذا القطاع تعزيز العمليات المتعلقة بالحماية من الفيضانات وترشيد استعمال الماء وتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، ومواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتطهير السائل وإعادة استعمال المياه العادمة والتأهيل البيئي للمدارس القروية والمساجد ومؤسسات التعليم العتيق، وقد تم رفع الاعتمادات المخصصة لقطاع الماء والبيئة ب 19% لتصل إلى 3,3 مليار درهم.

وفي إطار التصور الاستراتيجي للمستقبل الطاقي ببلادنا، سيتركز العمل الحكومي على ثلاثة أعمدة:

- أولا، ضمان تزويد البلاد بالكهرباء، الذي يعرف معدل نمو سنوي ديال 8%، تزويد البلاد بالكهرباء، عن طريق رفع طاقة الإنتاج الكهربائي ب 3700 ميغاوات خلال الفترة 2008 و2012 بتكلفة 66 مليار درهم. ولهذه الغاية، ستتواصل الأشغال المتعلقة بالمحطات الحرارية بكل من المحمدية وطانطان والمحطة الحرارية الشمسية بعين بني مطهر والمحطة الريحية بطنجة

والمحطة الهيدرو كهربائية بتنافيت البرج، وسيتم – كذلك - الشروع في إنجاز محطات جديدة في كل من آسفي وطرفاية.

- ثانيا، التخفيف من التبعية للخارج، وموازاة مع تقوية حصة مصادر الطاقات المتجددة، لتصل مساهمتها في أفق 2012 إلى 10% مقابل 4% حاليا، من مجموع الإنتاج الوطني الكهربائي.

ويندرج ضمن هذا الإطار على الخصوص برنامج إنتاج 1000 ميغاوات من الطاقة الريحية، وفي هذا الإطار يقترح مشروع قانون المالية تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والتجهيزات الخاصة بإنتاج الكهرباء اعتمادا على الطاقات المتجددة.

- ثالثا، تشجيع النجاعة الطاقية عبر اقتصاد استهلاك الكهرباء بنسبة 25% داخل أجل 3 سنوات، عن طريق المخطط الوطني للمبادرات ذات الأولوية، ويقترح - كذلك - مشروع قانون المالية تطبيق الحد الأدنى لرسم الاستيراد على المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض.

ولدعم هذه المخططات، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، سيتم إحداث صندوق تنمية الطاقات بمبلغ 8.4 مليار درهم. وموازاة مع هذه الإجراءات، سيتم - كذلك - إعادة هيكلة المكتب الوطني للكهرباء وتعزيز الدعم لفائدة مركز التنمية الطاقات المتجددة.

واعتبارا – كذلك - للدور الأساسي الذي أصبح يلعبه قطاع الفوسفاط، سواء على مستوى القدرات الاستثمارية أو التصديرية للبلاد، فإن دعم إستراتيجيته بكل مكوناتها، سيمكن من إحداث قطب دولي رائد في الصناعة الكيماوية وتطوير شراكات دولية جديدة وجلب استثمارات أجنبية هامة، وهكذا ترتكز الإستراتيجية المعتمدة على تقوية البنية المؤسساتية لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط وكذلك تثمين الفوسفاط الخام وتحويله إلى مشتقات وأسمدة من 48% حاليا، إلى 70%، مع مضاعفة القدرة الإنتاجية للمناجم، وتبلغ الاستثمارات المبرمجة للفترة مابين 2008-2012 حوالي 37 مليار درهم، دون احتساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وستمكن هذه الإستراتجية من مضاعفة الصادرات من الفوسفاط التي ستصل إلى 35% هذه السنة، مقابل 18% السنة الماضية، محققة بذلك قفزة نوعية تمكن من تحسين توازن ميزاننا التجاري.

وفيما يخص القطاعات الأخرى، سيتواصل دعمها في اتجاه تفعيل مخططاتها وتعزيز دورها داخل نسيج الاقتصاد الوطني. وفي هذا الاتجاه، وارتباطا بقطاع السياحة، يجب التأكيد – أولا - أن كل البرامج المرتبطة بالمخطط الأزرق توجد في طور الإنجاز. وأخذا بعين الاعتبار الانعكاسات المرتقبة للظرفية الاقتصادية العالمية الجديدة على هذا القطاع، تعمل الحكومة، بشراكة مع مختلف الفاعلين، على بلورة خطة عمل جديدة، تمكن من الحفاظ على دينامية هذا القطاع، وقد رصد غلاف مالي إضافي لتكثيف عمليات تستهدف الترويج في أسواق جديدة واعدة. ووفقا للتعليمات الملكية السامية، يتم حاليا إعداد رؤية 2020 لتأمين المزيد من التطور في هذا المجال.

وارتباطا بقطاع الصناعة التقليدية، ترمي رؤية 2015 - كما تعلمون - إلى تشجيع بروز فاعلين مرجعيين جدد لتنمية الصادرات وتعزيز دخل الصناع التقليديين وتحسين ظروف عملهم. وفي هذا الإطار سيتم خلال سنة 2009 الانتهاء من إعداد 15 مخطط جهوي ومحلي والرفع من مستوى التكوين عبر 11 مؤسسة والشروع في إنجاز المخطط الاستعجالي للتكوين بالتدرج المهني لفائدة 51 ألف متدرب وإنجاز بنيات تحتية بكل من أزرو وخنيفرة وبزو ودمنات ووضع - رهن إشارة الصناع التقليديين - تصاميم جديدة تساير تطور واذواق المستهلكين محليا ودوليا. وقد رصد لفائدة هذا القطاع، في إطار مشروع المالية غلاف مالي يصل إلى 100 مليون درهم، أي بزيادة 13%.

وفي قطاع الصناعة، ومواكبة لبرنامج "إقلاع" الذي يهدف إلى توسيع القاعدة والصناعية والخدماتية لبلادنا وتطوير المهن العالمية الجديدة للمغرب، تعمل الحكومة على خلق فضاءات صناعية وخدماتية مندمجة، من شأنها أن تعطي دفعة قوية لمختلف القطاعات المستهدفة، ونظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع على مستوى التشغيل والتصدير والتنمية الاقتصادية والمجالية، فقد تم رفع الدعم الموجه له بنسبة 40% ليصل إلى مليار درهم.

وبخصوص التجارة الداخلية، وتطبيقا لمخطط "رواج"، شرعت الحكومة في عملية تهيئة الأحياء التجارية بآسفي ومشاريع تحديث تجارة القرب في عدة مدن بشراكة مع جمعيات التجار، وكذا إنجاز مخططات التجارة والتوزيع بالجهة الشرقية بجهة الشاوية ورديغة وبإقليم تطوان، وسيتم خلال سنة 2009 إنجاز عمليات تحديث المناطق التجارية بكل من الدار البيضاء ووجدة وتحديث تجارة القرب لفائدة 1000 تاجر وإنجاز الدراسات لإحداث المناطق التجارية بكل من فاس والدار البيضاء ووجدة وإعداد مخطط وطني لانجاز أسواق الجملة للخضر والفواكه، وقد خصص لهذا الغرض 200 مليون درهم، ومن أجل تعزيز دور قطاع الصيد البحري في تحسين الأمن الغذائي وتقوية مساهمته في التنمية والتصدير، رصد مشروع قانون المالية لفائدة هذا القطاع مبلغ 570 مليون درهم، أي بزيادة 70%، وذلك لتمكينه من مواصلة إنجاز برنامج النقط المهيأة للتفريغ ومراقبة وحماية الموارد البحرية، وعصرنة الصيد التقليدي والساحلي، وذلك في إطار برنامج "إبحار"، ومن شأن هذه السياسات والإجراءات التي تهم مختلف القطاعات الواعدة أن تقوي موقع المغرب كقطب جهوي تنافسي للإنتاج والاستثمار والتصدير، مما سيعزز وتيرة النمو ببلادنا ويقوي مناعة اقتصادنا إزاء التقلبات الظرفية.

وسعيا نحو التحسين المستمر لمناخ الأعمال وتطوير الإطار المؤسساتي والقانوني الملائم كركيزة لتعزيز وتيرة التنمية ببلادنا، تتمحور جهود الحكومة حول تسريع وتيرة إصلاح قطاع العدل في اتجاه المزيد من الفعالية في اتخاذ

القرارات وتنفيذها. ولهذه الغاية ستعزز، بقوة، موارده البشرية وستعرف ميزانيته زيادة تناهز 22%، كما سيتم دعم الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس حرية الأسعار والمنافسة لتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بهما وفق الأهداف المسطرة.

ومن أجل إنعاش الاستثمار، وارتباطا بالسياسات القطاعية، سيتم إحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار، تناط بها مهمة استقطاب المستثمرين والتعريف بفرص الاستثمار وفقا للاستراتيجيات القطاعية المعتمدة. ومن شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أمر جلالة، نصره الله، بإحداثه في افتتاح الدورة الحالية للبرلمان أن يعزز الهيآت الاستشارية في بلادنا وأن يساهم في تأمين المزيد من التشاور والتنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لاقتراح السبل لتأمين تنمية بلادنا في مختلف الميادين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتمثل الشق الثاني من أولويات العمل الحكومي في تقوية مرتكزات التنمية البشرية.

ما من شك في أن المنجزات في الحقل الاقتصادي قد ترتبت عنها آثار إيجابية على المستوى الاجتماعي، بما فيها التخفيف من حدة البطالة والفقر، إلا أن مؤشرات التنمية البشرية في بلادنا لا تزال دون طموحاتنا المشروعة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات جريئة حاسمة ومستعجلة لتدارك الخصاص المسجل في عدد من المجالات، وخصوصا منها التعليم والصحة والسكن ومحاربة الهشاشة والفقر.

ومن هذا المنطلق، تعتبر الحكومة أن تدارك الخصاص يفرض - أكثر من أي وقت مضى - رصد موارد في مستوى التطلعات المشروعة للشعب المغربي، وهكذا، وتماشيا مع التوجه الاجتماعي للسياسة الحكومية، يقترح مشروع قانون المالية رفع الغلاف المخصص للقطاعات الاجتماعية بما يناهز 12 مليار درهم ليبلغ نسبة 53% من مجموع الاعتمادات المفتوحة، ففي ميدان التعليم، وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، تم وضع برنامج استعجالي يهدف إلى تسريع وتيرة الإصلاح لتدارك التأخير الحاصل في تنفيذ ميثاق التربية والتكوين خلال الفترة 2008-2012 بتكلفة تصل إلى 23 مليار درهم، وتتلخص أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- رفع نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي إلى 95% داخل كل جماعة وإلى 90% في التعليم الإعدادي، مما يستلزم - خلال الفترة المذكورة - إنجاز 3600 قسم تمهيدي و2500 قسم ابتدائي، 720 إعدادية و320 ثانوية.

- تخفيض نسبة الهذر المدرسي من 5.7 % إلى 2.5 % سنويا من خلال توسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية، ومعالجة إشكالية بعد المدارس بالعالم القروي بتوفير النقل المدرسي، وقد رصد برسم سنة 2009 مبلغ 450 مليون درهم كدعم مالي مباشر للأسر المعوزة لضمان استمرار تمدرس بناتهم وأبنائهم.

- تحسين جودة ومردودية التعليم وملاءمته مع حاجيات سوق الشغل، عبر تكثيف التكوين المستمر وتعميم ولوج الإعلاميات في المؤسسات المدرسية.

- تنمية قدرة الاستقبال بالجامعات، عبر توسيع شبكة البنيات الجامعية، وتحسين مردودية هذا القطاع وتشجيع الامتياز والبحث العلمي وتوجيه الطلبة نحو الشعب العلمية والتقنية.

ولهذه الغاية، يقترح مشروع قانون المالية رصد غلاف مالي هام لقطاع التعليم يصل إلى 46 مليار درهم، أي بزيادة 8.6 مليار درهم، مما سيمكن من رفع نفقات المعدات والاستثمار بنسبة 90 %، مشكلا – بذلك - تحولا نوعيا في مسار إصلاح هذا القطاع.

كما تم، بالموازاة، وضع برنامج يروم تعزيز وتكثيف قطاع التكوين المهني، حيث تكون عروض التكوين أكثر ملاءمة مع حاجيات الاقتصاد الوطني في مختلف فروع الصناعة والخدمات، وخصوصا منها الخدمات المرحلة والتكنولوجيات الجديدة، وقد عرفت الإعتمادات المخصصة لهذا القطاع زيادة بنسبة 34 %.

وفي مجال توسيع ولوج خدمات الصحة العمومية، سيتم تعزيز عروض العلاجات مع التركيز على العالم القروي ومواصلة توسيع مجال التغطية الصحية التي تتميز بدخول برنامج المساعدة الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ، وسيستفيد هذا البرنامج من غلاف مالي قدره 900 مليون درهم.

وسعيا وراء تحقيق الأهداف المرتبطة بتحسين مؤشرات الصحة، فقد تم رصد مبلغ 9.7 مليار درهم لقطاع الصحة، أي بزيادة 20 %، مع تعزيز موارده البشرية، مما سيمكن خلال سنة 2009 من الشروع في إنجاز 12 مستشفى محلي، تأهيل 37 مستشفى إقليمي ومحلي ومواصلة إنجاز مخطط الصحة القروية عبر اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة وإنهاء الأشغال في مركز معالجة السرطان بالمركز الاستشفائي الجامعي بفاس ومواصلة إنجاز المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من مراكش ووجدة، ويقترح مشروع قانون المالية الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الأدوية المخصصة لمعالجة كل من داء السرطان والتهاب الكبد.

وعلى مستوى قطاع السكن، ستعزز المجهودات لتدارك العجز المتراكم في هذا المجال، بإحداث أقطاب حضرية ومدن جديدة وانطلاق الأشغال في البرنامج الخاص بالسكن الاقتصادي، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. وقد تم اعتماد مقاربة جديدة للتدخل عبر تعبئة أراضي الدولة بمساحة تصل إلى 3700 هكتار، قصد تخفيض تكلفة إنجاز الوحدات وتوفير عرض يتلاءم مع القدرة التمويلية للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط، مع

المحافظة على الامتيازات الضريبية وتوسيع قاعدة الضمان، وسيتم اللجوء إلى المناقصات المفتوحة للمنعشين المحليين والدوليين بغية توسيع المنافسة التي من شأنها تسريع وتيرة الإنجاز وتقليص التكاليف.

هذا، بالإضافة إلى مواصلة محاربة السكن غير اللائق من خلال برنامج "مدن بدون صفيح" وبرنامج "السكن الاجتماعي" بالأقاليم الجنوبية وبرنامج إعادة هيكلة وتأهيل السكن غير القانوني.

وإجمالا، يهم العقار العمومي المعبأ لفائدة قطاع السكن 35 مدينة ومركز، وسيسمح استغلاله بإنجاز ما بين 220 و250 ألف وحدة سكنية جديدة.

وارتباطا بتحسين ظروف العيش للفئات الفقيرة والمعوزة، سيتواصل تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي مكنت من إنجاز 15600 مشروع لفائدة 3.9 مليون نسمة، باستثمار إجمالي يصل إلى 9.9 مليار درهم ساهمت فيه المبادرة الوطنية بمبلغ 5.7 مليار درهم، ويتواصل المنحى التصاعدي لتدخلات المبادرة، التي سينتقل الغلاف المخصص لها من 2 مليار درهم سنة 2008 إلى 2.3 مليار درهم سنة 2009.

وتأمينا لاستكمال أهداف المبادرة في أحسن الظروف، سيتم إنجاز دراسة لإعداد برنامج هذه المبادرة بالنسبة للفترة 2011-2015، وحظي قطاعا الثقافة والرياضة بدعم مهم، تجلى في رفع الاعتمادات المخصصة لهما على التوالي بنسبة 34% بالنسبة للثقافة و16% بالنسبة للرياضة. وسيمكن هذا المجهود من تعزيز البنية التحتية الثقافية والرياضية عبر إنجاز مؤسسات القرب، كالمكتبات العمومية ودور الثقافة ودور الشباب والمعاهد الموسيقية وملاعب الأحياء وكذا المؤسسات ذات الطابع الوطني كالمتاحف والملاعب الأولمبية وكذا تحسين نوعية برنامج "العطلة للجميع".

واعتبارا للاهتمام المولوي الذي يوليه صاحب الجلالة، نصره الله، لرعاياه المقيمين بالخارج، ولدعم هذا القطاع في إطار أولوياته وأهدافه، فقد تم الرفع من الاعتمادت المخصصة له بحوالي 90%، مما سيمكن من تحقيق قفزة نوعية لتشجيع تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف للحفاظ على الهوية الوطنية والحضارية للأجيال الجديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، وتعزيز الخدمات الاجتماعية وخدمات الاستقبال عبر فتح أربع فضاءات بكل من باريس، برشلونة، بروكسيل ومونريال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من قناعة الحكومة المعبر عنها في برنامجها بأن لا تنمية حقيقية ومستدامة بدون تنمية مجالية متوازنة، وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، حظي العالم القروي باهتمام متميز ضمن البرامج والاستراتيجيات القطاعية، إضافة إلى التهيئة العمرانية وتعزيز البنيات التحتية بالمجال الحضري، وتعتبر الجهوية ورشا أساسيا وحاسما للنمو المتوازن وترسيخ الديمقراطية المحلية والحكامة الجيدة.

وفي هذا الصدد، تعمل السياسة الحكومية المتعلقة بتأهيل العالم القروي على توفير التجهيزات والخدمات الأساسية، وكذا تحسين ظروف العيش بالنسبة للساكنة القروية، ولهذه الغاية تم رصد مبلغ 16,4 مليار درهم، أي بزيادة 38% مقارنة مع سنة 2008، وتهم البرامج المدرجة في هذا المجال - على الخصوص - قطاعات الصحة، التربية والتكوين، الماء الشروب، الكهربة القروية، فك العزلة عن العالم القروي، الفلاحة والمياه والغابات، التنمية البشرية، التنمية القروية المندمجة وإصلاح التجهيزات القروية المتضررة من جراء الفيضانات الأخيرة.

ففي مجال التعليم، سيتم - بهدف تخفيض نسبة الهدر المدرسي - توسيع شبكة الداخليات والمطاعم المدرسية وتوفير النقل المدرسي. ومن أجل تحسين ظروف العمل للرجال ونساء التعليم، سيتم لفائدتهم بناء 10 ألف سكن بمؤسسات التعليم خلال 4 سنوات المقبلة.

وفي مجال التكوين المهني، ستعطى الانطلاقة لبرنامج "التكوين بواسطة التدرج المهني" لفائدة الشباب القروي بهدف ضمان - في أفق 2012 - تكوين 60 ألف شاب وشابة قصد تلبية حاجيات القطاع الفلاحي من اليد العاملة المؤهلة، تماشيا مع أهداف المخطط الأخضر.

وفي مجال الصحة العمومية، سيتم توسيع الولوج إلى الخدمات الصحية، من خلال تعزيز عروض العلاجات ومواصلة إنجاز مخططات الصحة القروية عبر اقتناء 50 وحدة طبية متنقلة، وكذا مواصلة توسيع مجال التغطية الصحية التي تتميز بدخول برنامج المساعدات الطبية لفائدة الفئات المعوزة حيز التنفيذ، وسيتواصل إنجاز البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية بهدف رفع نسبة فك العزلة عن الساكنة القروية، وسيتم - برسم سنة 2009 - إنجاز 2250 كلم من الطرق القروية، لتصل نسبة فك العزلة إلى 68%، وسيتم تمويل هذا البرنامج في إطار تشاركي بين الدولة والجماعات المحلية.

وفي مجال تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب، مكنت المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة من تزويد ساكنة إضافية تتجاوز 2.8 مليون نسمة، وبالتالي رفع نسبة الولوج إلى الماء الصالح للشرب بالعالم القروي إلى 90% سنة 2008، ويتوخى برنامج العمل برسم سنة 2009 مواصلة إنجاز أشغال تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب لفائدة 2 مليون و220 ألف، لفائدة 2020 دوار يضم 1.5 مليون نسمة، مما سيرفع نسبة الولوج إلى هذه المادة بالعالم القروي إلى حوالي 95%، وسيتم - أيضا - دعم الأنشطة المدرة للدخل في إطار اقتصادي اجتماعي الذي يتم تنشيطه من طرف التعاونيات والنسيج الجمعوي، وسيحظى إشراك العنصر النسوي بعناية خاصة في هذا المجال، وسيتم التركيز – بالأساس - على العمليات المرتبطة بالفلاحة والصناعة التقليدية وتربية الماشية والمعاشية والسياحة القروية والسياحة المرتبطة ببعض الأنشطة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدور الأساسي الذي تقوم به

جمعيات السلفات الصغرى والدعم الذي تقدمه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لهذه الأنشطة لتشجيع الكفاءات المحلية.

وبأمر من صاحب الجلالة، نصره الله، يقترح مشروع قانون المالية إحداث صندوق خاص لمكافحة مخلفات الكوارث الطبيعية، التي كثيرا ما يكون وقعها أشد على المناطق القروية، وقد رصد لهذا الصندوق غلاف إجمالي يصل إلى مليار 940 درهم، منها مليار و340 مليون درهم برسم سنة 2009 و600 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات، ابتداء من سنة 2010، وسيساهم في تمويل هذا الصندوق - بالإضافة إلى الهبة الكريمة التي قدمها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بمبلغ 840 مليون درهم - كل من الميزانية العامة للدولة ب800 مليون درهم وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ب300 مليون درهم.

وارتباطا بالتنمية الحضرية، وإضافة إلى مشاريع التهيئة العمرانية التي شملت عددا هاما من المدن المغربية، فقد حظيت إشكالية التنقلات الحضرية بعناية خاصة نظرا لما لها من تأثيرات على الحياة اليومية للمواطنين. وقد تم اعتماد 3 مشاريع أساسية متعلقة بإحداث خطوط طراموای في كل من الرباط وسلا بتكلفة 3.9 مليار درهم والدار البيضاء بتكلفة 6.4 مليار درهم وكذا خط السكك الحديدية الجهوية السريعة بالدار البيضاء، وذلك ضمن مقاربة جديدة ستستفيد منها مدن أخرى.

وبخصوص البعد الجهوي، وكما عبر عن ذلك صاحب الجلالة، نصره الله، في عدة مناسبات، وخصوصا في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى 33 للمسيرة الخضراء، فإننا مدعوون إلى بلورة وإنضاج منظور جديد للجهوية باعتبارها إصلاحا هيكليا عميقا قصد ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة وتعزيز القرب من المواطن وتفعيل التنمية الجهوية المندمجة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هذه المنطلقات فإن السياسة الحكومية فيما يخص التنمية الجهوية والترابية مرتبطة بالغايات التالية:

- تحقيق نمو متوازن ومنسجم لمجموع التراب الوطني.
- تقوية الطاقة الاستقطابية الجهوية من خلال مخططات مندمجة وتكوين أقطاب للتنافسية لتكثيف استغلال مؤهلات كل من الجهات.
- تعزيز القرب الاجتماعي وتطوير النخب المحلية وتأمين استقرار السكان جهويا.

وقد تم بالفعل في هذا الاتجاه اتخاذ عدد من المبادرات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعداد نظام ضريبي محلي جديد يتسم بالبساطة والمردودية من حيث المساطر والإجراءات وعدد الضرائب والرسوم وعدد الأسعار المعمول بها، وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ خلال هذه السنة.
- توسيع مقاربة الشراكة لتأمين التنسيق اللازم بين كل الأطراف المتدخلة على المستوى المحلي، من مصالح حكومية وجماعات محلية ومؤسسات عمومية ومنظمات غير حكومية ومختلف مكونات المجتمع المدني، وبالتالي تأمين الاستعمال الأمثل للموارد المتوفرة لديها ماديا وبشريا. وترمي المقاربة التعاقدية إلى تسريع وتيرة تجهيز الجماعات بالبنيات التحتية الضرورية لتحسين ظروف عيش السكان وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- إعطاء نفس جديد لسياسة اللاتمركز من خلال تعزيز دور الممثليات المحلية للوزارات والمنشآت العامة بتوسيع دائرة صلاحياتها وإبرام عقود بين الإدارات المركزية للوزارات والمصالح الخارجية التابعة لها، بغية تحديد التزامات كل من الطرفين المتعاقدين في أفق إنجاز برامج معينة وتحقيق نتائج ملموسة.
- تكريس البعد الجهوي للميزانية في إطار إصلاح القانون التنظيمي للمالية بشكل يمكن من إبراز التوطين المجالي للبرامج والاستراتيجيات القطاعية.

وفيما يتعلق بالمجهود الاستثماري للقطاع العام، فإن الاعتمادات التي أمكن توزيعها جهويا تصل إلى 92.4 مليار درهم، أي بزيادة 14.5% مقارنة مع سنة 2008، وستجدون في الوثيقة الملحقة بالخطاب الذي سيوزع عليكم جردا مفصلا لأهم البرامج والمشاريع المدرجة وتوقعها جهويا.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيا نحو تكريس النهج الذي يجمع بين الإرادية والواقعية، وانطلاقا من المعطيات المتوفرة حول الظرفية الاقتصادية والمالية الحالية وآفاق تطورها، واعتبارا للنتائج المرتقبة للسياسات والبرامج المعتمدة، فقد تم تحديد الأهداف والفرضيات التي أعدت الحكومة على أساسها مشروع قانون المالية لسنة 2009 كما يلي:

- نسبة النمو 5.8%؛
- نسبة التضخم 2.9%؛
- متوسط سعر البترول 100 دولار للبرميل؛
- متوسط سعر الغاز 800 دولار للطن؛

وعلى ضوء هذه الأهداف والفرضيات، سترتفع مداخيل الدولة، مقارنة مع السنة الحالية ب 3.2% لتصل إلى 180 مليار درهم، بينما سترتفع النفقات ب 7.3 % لتصل إلى 202 مليار درهم، وبذلك سيتواصل التحكم في العجز الإجمالي للخزينة الذي لن يتعدى نسبة 2.9% من الناتج الداخلي الخام.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2009، وقد لمستم عبرها - لا محالة - انسجام مقتضياته مع التوجيهات الملكية السامية وأولويات وأهداف البرنامج الحكومي الذي حظي بثقتكم، ولمستم من

خلاله، كذلك، الفلسفة التي نهجتها الحكومة في بلورته، معتمدة المزج بين الإرادية والواقعية في تفاعل مع تداعيات الظرفية العالمية ومتطلبات الحفاظ على دينامية التنمية ومستلزمات التنمية البشرية في ارتباطها مع تطلعات وانتظارات المواطنين والثقة في القدرات المتجددة والمتنامية للاقتصاد الوطني وفي الطاقات الهائلة للشعب المغربي في الخلق والإبداع، وما من شك في أنكم قد لمستم - من خلال هذا العرض - مدى حرص الحكومة على المحافظة على وتيرة نمو مرتفعة عبر رصد اعتمادات هامة للاستثمار العمومي، وهي إشارة قوية لثقة الحكومة في قدرات الاقتصاد الوطني على المزيد من العطاء.

إذن، رصد اعتمادات هامة للاستثمار العمومي وللسياسات القطاعية وللتنمية المجالية لفتح آفاق جديدة للاقتصاد الوطني في اتجاه خلق المزيد من الثروات وفرص الشغل مع توفير سبل تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين ظروف عيشهم، وقد لمستم - لا محالة، كذلك - البعد الاجتماعي لهذا المشروع الذي جعل في صلب أولوياته صون كرامة المواطن المغربي وضمان حقه في الصحة والتعليم والسكن اللائق، وقد رصد لهذه القطاعات اعتمادات قوية لأننا نريد ولنا العزيمة لخلق نقلة نوعية في المجالات الاجتماعية. كما لمتسم، كذلك، مدى واقعية هذا المشروع من خلال الفرضيات الحاضرة المعتمدة بارتباطها مع وضع اقتصادي عالمي غير مستقر، خصوصا في الجانب المتعلق بأسعار المواد النفطية، وقد كنا حذرين - ولا زلنا، وسنبقى حذرين - فيما يخص الترقبات المرتبطة بالمواد البترولية، لأنها - كما قفزت هذه السنة - يمكنها أن تقفز، كذلك، في السنة المقبلة، وسوف تتخذ السياسات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدا جديدا بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 33 للمسيرة الخضراء المظفرة بخصوص وضع وتفعيل مقاربة جهوية لتوفير شروط التنمية الشاملة والتوازن البشري والمجالي، وسيشكل هذا الورش إحدى أهم الأوراش التي ستعمل الحكومة على بلورتها تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

لكل هذا وذاك، فإن ربح الرهانات المطروحة على بلادنا يستدعي - أكثر من أي وقت مضى - تضافر الجهود والاعتماد على الذات والثقة في المستقبل والالتزام بروح المواطنة المسؤولة، سيرا على النهج الذي نستلهمه من توجيهات ومبادرة صاحب الجلالة محمد السادس، أيده الله ونصره، والله هو ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

حضرات السيدات والسادة، بعد استماعنا للعرض القيم للسيد وزير المالية سيكون لنا موعد إن شاء الله حوالي الساعة الثالثة بعد الظهر للدراسة والتصويت على ثلاث مشاريع قوانين:

الأول: يتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.

الثاني: يتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية.

والثالث: يتعلق بإحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية.

وبعد هذه الجلسة التشريعية سيكون لنا موعد آخر مع اللجنة المالية ليقدم السيد وزير المالية والاقتصاد عرضه أمام اللجنة المختصة.

بهذا سنكون قد اطلعنا على برنامج اليوم، وشكرا للجميع، ورفعت الجلسة.